

دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

د.يوسف مسعداوي

جامعة سعد دحلب البليدة

ملخص:

لقد قامت الوكالة بجهود كبيرة في سبيل التغلب على الفقر في كافة مناطق عملها، ولا سيما في الأسواق ذات المخاطر المرتفعة، وهذا ما من شأنه دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى الأمام، والاستثمار في تحقيق النمو. حيث، تعمل الوكالة على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها المستثمرون في الدول النامية، وذلك بتوفير ضمانات ضد المخاطر السياسية ومساعدتهم على استقطاب المستثمرين الخواص.

وتتمثل إستراتيجية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في التركيز على نقاط قوتها، والمتمثلة في قدرتها على تشجيع الاستثمارات في الأسواق الجديدة الأكثر صعوبة، والمساعدة في تنظيم تمويل مشروعات البنية الأساسية مع تخفيف المخاطر.

ومن بين أهم التحديات التي تواجه الوكالة، في إطار مقارنة شاملة هي توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول التي تحتاج لها وخاصة النامية منها.

Résumé

L'Agence multilatérale de garantie des investissements a fourni d'immenses efforts dans la lutte contre la pauvreté dans les différents champs d'action, notamment au niveau des marchés à haut risque. Ceci a pour effet de provoquer un élan sur le plan socio-économique.

L'Agence résout les problèmes des investisseurs dans les pays en voie de développement en leur proposant des garanties contre les risques politiques et en aidant les pays à économie émergente à attirer des investisseurs privés. La stratégie de la MIGA est de continuer à exploiter ses points forts, autrement dit à servir les marchés et à encourager les IED dans les pays que les investisseurs et même d'autres assureurs évitent. Le défi de la MIGA, dans une économie globale en évolution, est de rester au premier rang afin d'orienter les investissements directs étrangers vers les pays qui en ont le plus besoin.

الكلمات المفتاح:

الاستثمار الأجنبي المباشر، التأمين، المخاطر، المخاطر السياسية، الضمان،
مقدمة:

انطلاقاً من الدور المتنامي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي عرفت تطوراً مذهلاً في السنوات الأخيرة، بسبب تنامي ظاهرة العولمة وبروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانفتاح الأسواق العالمية وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود، حيث أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، بالإضافة إلى دورها في نقل التكنولوجيا وأساليب الإدارة المتطورة الناجحة وتوفير المزيد من فرص العمل بما يؤدي إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي، ركزت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار "ميجا" (MIGA)* في نشاطاتها على المشاريع التي تساهم في الإستراتيجية الشاملة لمجموعة البنك الدولي، وهذا ما يعني العمل مع البنك والمستثمرين والحكومات المضيفة لتحديد المشاريع والبرامج التي تندرج ضمن

* Agence Multilatérale de Garantie des Investissements.

سياق استراتيجيات البنك الدولي لمساعدة الأقطار المختلفة، كما يعني أيضا التركيز على البلدان التي تلتزم التزاما قويا بتحسين المناخ الاستثماري الذي يشكل عاملا حاسما في عملية اختيار الموقع.

وبتمثل التفويض الممنوح للوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة، من أجل تحسين أحوال الناس المعيشية وتخفيض أعداد الفقراء.

وتحقق الوكالة الدولية لضمان الاستثمار هذا التفويض من خلال تزويد المستثمرين والمقرضين بالتأمين (ضمانات) ضد المخاطر السياسية، وعن طريق مساعدة البلدان النامية على جذب استثمارات القطاع الخاص والحفاظ عليها، وتقديم خدمات الوساطة للحكومات والمستثمرين بشأن تسوية المنازعات.

وفي هذا الإطار يمكن طرح التساؤلات التالية، ماهي إسهامات الوكالة في تشجيع الاستثمارات الموجهة للدول النامية ؟ وماهي الآليات التي تمكنها من القيام بعملها؟ وماهي أهم التحديات التي تواجهها الوكالة لتحقيق أهدافها؟

ولمعالجة هذه التساؤلات، تضمنت هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

I. ماهية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

II. الخدمات التي توفرها الوكالة؛

III. مجالات التعاون والشراكة؛

IV. نشاط الوكالة؛

V. إستراتيجية وتحديات الميجا.

I. ماهية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار :

تعتبر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مؤسسة دولية تابعة لمجموعة البنك الدولي*، تهدف إلى تعزيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عبر تقديم الضمانات ضد المخاطر السياسية للمستثمرين والمقرضين، بالإضافة إلى تأمين المساعدة الفنية لمساعدة الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها¹.

وقد بدأت الفكرة في سنة 1950، بطلب من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية*، حيث قام البنك الدولي بدراسة إمكانية إنشاء هذا الجهاز، وتم تجسيد هذه الدراسة في سنة 1966 إلا أن الوكالة لم تبدأ عملها إلا في 12 أبريل سنة 1988، وهي بذلك تعتبر أحدث المؤسسات المكونة لمجموعة البنك الدولي.

* تتكون مجموعة البنك الدولي من أربعة مؤسسات دولية هي :

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) Banque internationale pour la reconstruction et le développement : أنشئ في سنة 1946 ويقوم بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات بالإضافة إلى المساعدة في تعمير وتنمية الدول الأعضاء؛
- مؤسسة التمويل الدولية (SFI) Société financière internationale : أنشأت في سنة 1956، بغرض إقراض القطاع الخاص؛
- هيئة التنمية الولية (AID) Association internationale pour le développement : أنشأت سنة 1960، بغرض إعطاء القروض لمشروعات البنية الأساسية والطاقة في الدول النامية؛
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار Agence multilatérale de garantie des investissements(MIGA)

¹ عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة الاقتصادية : منظماتها - شركاتها - تداعياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 83.

* OCDE : Organisation de coopération et de développement économique

تعمل الوكالة على تقديم المساعدة في المجالات التالية²:

- ✓ ضمان القروض للمستثمرين الأجانب عن البلد؛
- ✓ التعاون في مجال نشر الوعي والثقافة الخاصة بتغطية المخاطر السياسية من خلال المؤتمرات والتدريب؛
- ✓ التعاون بين شركات التأمين والمؤسسات من خلال توقيع اتفاقيات إعادة التأمين.

أولاً - العضوية ورأس المال الوكالة:

تعتبر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار منظمة دولية يشمل المساهمون فيها معظم بلدان العالم³. وكانت تضم الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2007 حوالي 171 بلدا عضوا، بعد انضمام كل من جيبوتي وغينيا بيساو وليبيريا والجبيل الأسود إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار⁴.

² الشركة الأردنية لضمان القروض " التقرير السنوي الحادي عشر 2004 "، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 22 فيفري 2005، ص34.

³ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، " دليل ضمان الاستثمار"، المتصفح يوم 12/07/2008 على الموقع : <http://www.miga.org/documents/IGG05arabic.pdf>

⁴ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، " التقرير السنوي 2007"، واشنطن، ص2.

توجه البلدان الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، برامجها وأنشطتها من خلال مجلس المحافظين ومجلس الإدارة، حيث يعين كل بلد عضو محافظاً واحداً ونائباً له، ويعتبر مجلس المحافظين هو الجهة المنوطة بها صلاحيات الوكالة وهو يخول معظم صلاحياته إلى مجلس المديرين التنفيذيين المؤلف من 24 مديراً، ويترأس مجلس الإدارة مدير البنك الدولي⁵.

أما حقوق التصويت فهي مرجحة حسب الحصة من رأس المال التي يمثلها كل من المديرين التنفيذيين، ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في المقر الرئيسي لمجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة.

يتكون رأسمال الوكالة من 1 مليار وحدة سحب خاصة **DTS مقسم على 10000 سهم بقيمة 10000 وحدة سحب خاصة للسهم الواحد. ويمكن أن يرتفع رأس المال بانضمام أعضاء جدد للوكالة.

ثانياً - أهداف الوكالة:

تهدف الوكالة إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودول الاقتصاديات المتحولة من خلال تقديم خدمة ضمان المخاطر السياسية للاستثمارات المتجهة لهذه الدول، ومن جهة مكملة تقدم من خلال إدارة خدمات تسويق الاستثمار خدمة الدعم الفني لبناء القدرات وتعميق المعرفة من خلال البرامج التدريبية والأدلة والإصدارات المتخصصة بتقنيات الترويج للاستثمار والتنسيق مع المؤسسات الدولية والإقليمية وهيئات تشجيع الاستثمار لغرض تعزيز قدرتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير استراتيجيات هذه الهيئات وإصلاح البيئة المؤسسية والتنظيمية لدولها.

⁵ دولفونيتز بول، "رسالة رئيس الوكالة"، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، "التقرير السنوي 2005"،

واشنطن، ص 5.

** Droits de tirages spéciaux

تستمد الوكالة قوتها من هيكلها المتمثل في كونها منظمة دولية تشمل معظم بلدان العالم، وهذا ما يمكنها من توفير مظلة ردع ضد الإجراءات الحكومية التي يمكن أن تقو الاستثمارات، ويتيح لها التأثير على مجريات تسوية النزاعات السياسية وتعزيز ثقة المستثمرين.

وفي هذا الإطار استفاد عدد من الدول العربية (17 دولة عربية عضوا في ميجا) من مجموعة من الخدمات والأنشطة ومبادرات الدعم الفني⁶. وفي إطار جهدها لتشجيع انسياب الاستثمارات في الدول النامية والأسواق الناشئة فإن ميجا بدأت منذ سنة 1995 باستخدام الانترنت لتوفير بيانات محدثة ومعلومات وتحليلات للمستثمرين. حيث تقدم الميجا خدمات الكترونية من خلال أربع شبكات معلومات متخصصة في الانترنت، تشكل مصدرا مهما لبيانات ومعلومات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقنيات الترويج للاستثمار وللفرص والأدلة الاستثمارية التي تفيد الدول النامية ومن بينها الدول العربية، وتشمل⁷:

أ) المركز تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر " FDI Promotion Center":

أطلق في بداية سنة 2004، ويهدف إلى تقديم خدمة التدريب الالكتروني لجميع العاملين في مجال الترويج ويوفر مصدرا متكاملًا - يجمع بين عدة مصادر للمعرفة والمعلومات يسهل الوصول إليها - للمادة العلمية الخاصة

⁶ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004"، الكويت، ماي 2005 ، ص76.

⁷ نفس المرجع السابق ، ص77-78.

بعلم الترويج على شبكة الانترنت ومنها حزمة أدوات الترويج للاستثمار التي سبق أن طورتها ميجا.

وقد جاءت فكرة إطلاق المركز أساسا لدعم قدرات العاملين في مجال الترويج للاستثمار بأساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستبقائه في القطر المضيف.

إن مصادر معلومات مركز تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر متاحة لتحسين منهج التخطيط والتنفيذ للأنشطة الترويجية التي ستعزز وضع بلد المستثمر من خلال:

- تعميق الفهم حول كيفية إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر في صميم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية؛
 - تطوير أساليب إدارة الحملات الترويجية التي من شأنها جذب المستثمرين للقطاعات ذات الأولوية؛
 - اكتساب المعرفة لتبسيط الإجراءات التي تشكل معوقات أمام المستثمرين؛
 - استطلاع وسائل تنويع مصادر التمويل لدعم المشاريع الاستثمارية.
- كما قامت الميجا بتاريخ 2006/11/29 بإطلاق نسخة لموقع مركز تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على شبكة الإنترنت باللغة العربية، وهو نافذة إلكترونية لتبادل المعارف والتعلم من أجل المهنيين العاملين في مجال تشجيع الاستثمار في البلدان النامية⁸.

(ب) **شبكة معلومات الاستثمار " FDIXchange "** * : أطلقت سنة 2002، وتعمل على تقديم خدمة متخصصة مباشرة للدول والمناطق والقطاعات الاستثمارية التي تهم المستخدم؛

⁸ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، "الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تعلن إطلاق موقع على شبكة الإنترنت لتشجيع الاستثمار باللغة العربية"، منشور إعلامي للوكالة بتاريخ 2007/10/7.

* www.fdxchange.com

(ج) شبكة تشجيع الاستثمار " IPAnet " ** : أطلقت سنة 1998، وتشكل منبرا لهيئات تشجيع الاستثمار والأطراف الأخرى الداخلة في العملية الاستثمارية وتوفر معلومات قطرية وقطاعية وللفرص الاستثمارية والتطورات في البيئة الاستثمارية تدخل بها 16 هيئة تشجيع استثمار ومنطقة حرة من 13 دولة عربية؛

(د) شبكة الخصخصة " Privatizationlink " *** : أطلقت سنة 1999، وهي تعمل على تقديم خدمة عرض الفرص الاستثمارية التي تتم خصخصتها، للدول الأعضاء التي تعاني من نقص في الموارد، لتمكينها من المنافسة في سوق الاستثمار الدولي.

ولقد شهدت سنة 2007 ظهور موقعين جديدين للمعرفة على شبكة الإنترنت هما على التوالي:

- موقع www.PRI-Center.com ، وهو بوابة معلومات بشأن الإدارة والتأمين ضد المخاطر السياسية؛

- موقع www.FDI.net ، وهو يتيح مدخل واحد للمستثمرين الساعين للحصول على معلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا - رسالة الوكالة:

تتمثل رسالة الوكالة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة لتحسين حياة الشعوب والحد من الفقر.

كما تسعى ميجا على تحقيق هذه المهمة في البلدان الأعضاء من خلال مايلي⁹ :

• التأمين ضد المخاطر السياسية للمستثمرين والمقرضين؛

** www.ipanet.net

*** www.privatizationlink.com

⁹ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، "التقرير السنوي 2003"، واشنطن، ص9.

- بناء القدرات والخدمات الاستشارية لتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتمحور نموذج أعمال الوكالة حول دور الوكالة الفريد كوكالة دولية متعددة الأطراف لتخفيف حدة المخاطر، اعتماداً على بنية حاكميتها، في دعم الاستثمارات ذات الأثر الإنمائي، وهذا بالتركيز على المجالات التي لا تستطيع الهيئات العامة والخاصة العمل فيها بالجودة التي تقدمها الوكالة، مثل الأسواق المحفوفة بالمخاطر¹⁰.

وتولي الوكالة تركيزاً خاصاً على مساندة الاستثمارات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية IDA والبلدان المتأثرة بالصراعات والبلدان الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، كما تولي أهمية لمشروعات البنية الأساسية والاستثمارات بين البلدان النامية.

II. الخدمات التي توفرها الوكالة:

تستطيع الوكالة باعتبارها عضواً في مجموعة البنك الدولي توفير مظلة لردع المخاطر السياسية، كما بوسعها توفير الضمان والطمأنينة للمتعاملين معها عن طريق تحسين صور مخاطر/عوائد المشروعات¹¹.

وعليه فإن الهدف الأساسي للوكالة هو توفير ضمان ضد المخاطر السياسية، أي غير التجارية، لمدة تتراوح ما بين 15 سنة وقد تصل إلى 20 سنة إذا كانت طبيعة المشروع تبرر ذلك، ويمكن لصاحب الضمان إلغاء التغطية في بداية أي سنة من سنوات العقد اعتباراً من السنة الثالثة.

¹⁰ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، " التقرير السنوي 2005 " واشنطن، ص7.

¹¹ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، "الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

MENA! الأوسع نطاقاً"، نشرية صادرة عن الوكالة ، فبراير 2007، ص4.

كما أن الوكالة تقدم تغطية تصل إلى 95% من أصل القرض، في حين تصل إلى 90% من الاستثمارات في الأسهم. ويرتبط قسط التأمين بحالة البلد، ونوعية خطر الاستثمار .

توفر الوكالة مجموعة من التأمينات والمساعدات الفنية، كما تعمل على نشر المعلومات والتوسط في النزاعات الاستثمارية.

أ- **التأمينات** : تعمل وكالة ميجا من خلال التأمينات التي تقدمها للاستثمارات الجديدة عبر الحدود، بما في ذلك المشاريع متعددة الجنسيات، على توسيع المشاريع القائمة وخصخصتها والحماية ضد الأنواع التالية من المخاطر:

- الحروب والثورات الأهلية؛
- خرق العقد الرابط بين المستثمر والبلد المستقبل بما في ذلك المصادرة غير المشروعة لضمانات التنفيذ؛
- المخاطر السياسية، وتتمثل في:
- عدم إمكانية تحويل العملة أو القيود على التحويلات؛
- نزع الملكية l'expropriation .

ب- **المساعدة الفنية**: تعمل الوكالة على تنمية قدرات الدول الأعضاء بتزويدها بالأدوات والتقنيات والمعرفة الفنية لاستهداف وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ت- **نشر المعلومات**: تنشر الوكالة المعلومات عبر مجموعة من الخدمات المباشرة على الانترنت حول فرص الاستثمار وشروط تنفيذ الأعمال.

ث- **الوساطة في النزاعات الاستثمارية**: توفر مشورة ميجا القانونية التوجيه اللازم لتشجيع تسوية النزاعات القائمة بين المستثمرين والدول الأعضاء،

والهدف من هذه الوساطة حل الخلافات قبل أن تتطور إلى حد يتطلب تحكيما رسميا.

كما توفر الوكالة قيمة مضافة للمستثمرين عبر ¹²:

✚ تحسين القدرة الافتراضية، من خلال المساعدة في الحصول على التمويل وبتكلفة مقبولة؛

✚ مستوى عال من الثقة، من خلال مظلة مجموعة البنك الدولي التي تعمل على منع الدول من عرقلة الاستثمارات، بالإضافة إلى دور الوكالة في فض النزاعات المحتملة بين المستثمرين وحكومات الأقطار المضيفة؛

✚ معرفة واسعة النطاق للاقتصاديات الناشئة.

إلا أن تقديم هذه الضمانات من طرف الميجا يخضع لشروط منها التوجهات السياسية لحكومة البلد المستقبل للاستثمار. وعلى سبيل المثال، فمنذ وصول الرئيس الفنزويلي إيجو شافيز (Hugo Chavez) إلى سدة الحكم سنة 1999، لم تستفيد فنزويلا من أي ضمان لأي مشروع موجه إليها.

III. مجالات التعاون والشراكة:

تتعاون الوكالة مع هيئات التأمين العامة والخاصة ضد المخاطر السياسية من خلال ترتيبات التأمين المشترك وإعادة التأمين من أجل التغطية المشتركة لمشروعات الاستثمار المؤهلة للتغطية، وتزيد هذه الجهود التعاونية بدرجة هامة القدرة التأمينية التي من شأنها توسيع أنشطة مؤسسات الأعمال في البلدان النامية¹³

¹² Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « MIGA in the MIDDLE EAST and NORTH AFRICA », consulté le 12/08/2008 sur le site : <http://www.miga.org/documents/menabrief.pdf>

¹³ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، " دليل ضمان الاستثمار"، مرجع سابق.

يتمحور نموذج أعمال الوكالة على المجالات التي لا تستطيع الهيئات العامة والخاصة العمل فيها بالجودة التي تقدمها الوكالة، مثل الأسواق المحفوفة بالمخاطر، وعليه تركز إستراتيجية الوكالة على مجالات محددة تستطيع فيها إحداث القدر الأكبر من الأثر التنموي، وهي¹⁴:

✚ تنمية البنية التحتية، وهي من بين أولويات الوكالة؛

✚ الاستثمار في الأفطار التي تتأثر بالنزاعات، وبما أن الكثير من

المستثمرين يخشون المخاطر السياسية، يصبح التأمين ضد المخاطر السياسية ذو أهمية كبيرة في دفع عجلة الاستثمار قدما؛

✚ تساهم بنصيب كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار

الاستثمارات جنوب-جنوب، حيث أن هذه البلدان تفتقر إلى القدرة والسعة اللازمتين للقيام بتأمين المخاطر السياسية.

أما من جانب الشراكة، فقد تمكنت الميجا في سنة 2007 من الحصول من شركات تأمين على إعادة تأمين اختيارية بلغت 379 مليون دولار لأربعة مشروعات¹⁵. بالإضافة إلى ذلك، أمضت الميجا عقد شراكة مع مؤسسة لويدز Lloyd's والمؤسسات الأعضاء في اتحاد برن Berne Union* - الذي يعتبر المنظمة الدولية الأساسية في ميدان قروض الصادرات وتأمين الاستثمار، هدفها الرئيسي يتمثل في تسهيل التجارة الدولية ودعم القبول الدولي لمبادئ الشفافية فيما يخص قروض التصدير والاستثمار الأجنبي¹⁶ - ومع مؤسسات من القطاع الخاص تقوم بإتاحة تحليلات المخاطر السياسية، وذلك

¹⁴ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، " التقرير السنوي 2005 "، مرجع سابق، ص8-9.

¹⁵ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، " التقرير السنوي 2007"، مرجع سابق، ص4.

* الاتحاد الدولي للقروض وتأمين الاستثمارات، والذي أنشئ في سنة 1934 من طرف أربعة أعضاء، هم :

فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وبريطانيا

¹⁶ Berne Union , "Year Book" , 2005, p26.

كما قامت الميجا بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتنفيذ مشروع مشترك يتعلق بتعريب الموقع الشبكي الخاص بالمركز الالكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يهدف إلى تنمية القدرات الوطنية في مجال تقنيات الترويج للاستثمار والوقوف على كل ما يستجد في هذا المجال¹⁷.

IV. نشاط الوكالة :

بلغ مجموع مبالغ الضمانات التي تم إصدارها في سنة 2007 بشأن المشروعات في البلدان النامية الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 1.4 بليون دولار أمريكي، مما شكل ثالث سنة على التوالي من النمو المطرد في الضمانات التي تم إصدارها. حيث أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من سنة 1990 إلى غاية سنة 2007 حوالي 884 ضمانا، بلغت قيمتها أكثر من 17.4 بليون دولار أمريكي¹⁸.

المصدر: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، " التقرير السنوي 2007

" ، مرجع سابق ، ص2.

¹⁷ فهد راشد الابراهيم ، "دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات في تنشيط الاستثمارات العربية البينية"، ملتقى الكويت للتأمين، الكويت، 28-29 ماي 2008، ص4.

¹⁸ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، " التقرير السنوي 2007"، مرجع سابق ، ص 2.

كما عرفت الوكالة خلال السنة المالية 2007 إصدار 45 ضمانا بلغت قيمتها الكلية 1.4 بليون دولار أمريكي لـ 26 مشروع جديد، بعد ما كان في حدود 1.3 بليون دولار أمريكي في سنة 2006.

إن حوالي 48 % من المشروعات التي ساندتها الوكالة هي مشروعات في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وبلغت نسبة المسؤولية الضمانية الحالية التي تتحملها الوكالة في تلك البلدان 41% من إجمالي مسؤولياتها الضمانية، كما أن 38 % من المشروعات التي ساندتها الوكالة في سنة 2007 كانت مشروعات في إفريقيا.

كما ساندت الوكالة منذ سنة 1991 وإلى غاية سنة 2007 استثمارات وصلت قيمتها 2.3 بليون دولار من ضمانات لمشروعات في إفريقيا. وفي سنة 2007 لوحدها، أصدرت الوكالة ما قيمته 311 مليون دولار من الضمانات (18 عقداً) كان نصيب إفريقيا لوحدها 11 مشروعاً.

وفي ضوء إجمالي التغطيات الضمانية البالغ 964 مليون دولار، تشكل عمليات الوكالة في منطقة إفريقيا 18% من حافظة عملياتها الجارية¹⁹. وهذا ما يؤكد على أن التزام الوكالة بمساندة المستثمرين من البلدان النامية يشكل مصدراً متزايداً من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العالم النامي²⁰.

فعلى سبيل المثال، ففي سنتي 1997 و 2003 قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 60 مليون دولار أمريكي في شكل إعادة التأمين لهيئة ائتمان التصدير الاسبانية:

¹⁹ نفس المرجع السابق ، ص 11.

²⁰ نفس المرجع السابق ، ص 5.

Compañía Española de Seguros de Crédito a la Exportación (CESCE)

ويغطي التأمين استثمار شركة CEPSA البالغ 240 مليون دولار في عقد مشاركة في الإنتاج مع شركة سوناطراك في حقول بترول Yacoub Rhourde Block 406A، وتقدم إعادة التأمين من جانب الوكالة تغطية ضد مخاطر المصادرة والإخلال بالعقود والحروب والاضطرابات المدنية والإرهاب والتخريب²¹.

أما فيما يخص النشاطات الأخرى، فقد ساهمت الوكالة بتقديم المعلومات المتعلقة بالاستثمارات، وذلك من خلال تنفيذ موقعين جديدين على شبكة الإنترنت خاصين بالاستثمار الأجنبي وبالتأمين ضد المخاطر السياسية. وعلى العموم، فإن نشاط الوكالة ليس موجها في أغلبه إلى الدول الفقيرة، وهذا ما يوضحه تقرير الوكالة لسنة 2006، حيث أن 67% من المشاريع المدعمة من طرف الوكالة هي باتجاه الدول ذات المداخل المتوسطة و33% الباقية فهي باتجاه الدول الفقيرة .

أصدرت الوكالة في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2006، 366 ضمنا، 58 منها فقط خصت الاستثمارات جنوب-جنوب. وبهذا يتضح أن الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المتقدمة كانت المستفيد الأكبر من الميجا.

تسعى الميجا إلى التغلب على الفقر في كافة مناطق نشاطها- ولاسيما في أفريقيا وفي الأسواق التي تعتبر الأكثر خطرا- مما يدفع إلى تحقيق النمو.

²¹ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، "الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA الأوسع نطاقا"، نشرية صادرة عن الوكالة، فبراير 2007، ص2.

V. إستراتيجية وتحديات الميجا:

تتمثل إستراتيجية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في التركيز على نقاط قوتها- والمتمثلة في قدرتها على تشجيع الاستثمارات في الأسواق الجديدة الأكثر صعوبة، والمساعدة في تنظيم تمويل مشروعات البنية الأساسية مع تخفيف المخاطر في مناطق وأقاليم البلدان، وتشجيع الاستثمار من بلد نام إلى آخر- وذلك من خلال تقديم الخدمات للأسواق، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حيثما ابتعد المستثمرون وأيضاً مؤسسات التأمين الأخرى.

وفي ضوء ضرورة الحفاظ على الملائمة في سوق شديدة الخضوع لدورات من النشاط والركود، قامت الوكالة لأول مرة في سنة 2007 بعملية في مجال التمويل الإسلامي، وهو ما يعتبر نشاطاً متزايد الأهمية لضمان مشاركة تلك المنطقة في المكاسب التي تتحقق من العولمة²².

أما فيما يخص مستقبل الوكالة، فمن المنتظر أن يزيد تركيزها على الأسواق التي لا تتلقى القدر اللازم من الخدمات، ولاسيما أفريقيا والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، مع العمل على الوفاء بالاحتياجات التنموية للبلدان المتوسطة الدخل مثل الصين، وذلك من خلال تقديم أفضل الخدمات في بيئة دائمة التغيير.

وعلى العكس من ذلك تماماً، توصلت لجنة مالتزر* في تقريرها الصادر في سنة 2000 إلى ضرورة إلغاء الميجا، لأن الكثير من الدول تمتلك وكالات للتأمين، بالإضافة إلى دخول شركات التأمين الخاصة إلى سوق

²² الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، " التقرير السنوي 2007"، مرجع سابق، ص 8.

* La Commission Meltzer ou Commission consultative sur les institutions financières internationales formée par le Congrès américain regroupait d'onze experts représentant les deux courants politiques américains, avec 6 experts républicains et 5 pour les démocrates.

التأمينات. غير أن في الواقع يبقى سوق التأمين الخاصة في هذه البلدان لم يتطور بعد بالقدر الكافي في العادة، وغالباً ما تفتقر وكالات التأمين الوطنية إلى الإمكانية والقدرة على توفير التأمين ضد المخاطر السياسية.

كما أن **الميجا** - حسب الدراسة نفسها - لم تنجح في الحد من الفقر، بل بالعكس كانت في خدمة الشركات المتعددة الجنسيات. وعليه فإن إلغاء الميجا يصبح أمر لا مفر منه، مع ضرورة إطلاق هيئة جديدة تتكفل بتخفيض الفعلي للفقر في العالم.

ومن بين أهم التحديات التي تواجه الوكالة، في إطار مقارنة شاملة هي توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول التي تحتاج لها. ومن أجل رفع هذا التحدي، على الميجا²³:

تشجيع الاستثمارات في الدول الفقيرة على العموم وفي إفريقيا بصفة خاصة؛

تشجيع تدفقات الاستثمارات ما بين الدول النامية؛

تأطير المشاريع التي تلجأ إلى أسواق رأس المال، بدون تجاهل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

متابعة التطورات الحديثة والخاصة بخدمات المعلومات على الخط؛

جذب شركات التأمين الخاصة إلى الأسواق والبلدان التي تعاني من مخاطر عالية ومداخل منخفضة، حيث أن هذه البلدان عادة ما تكون الأشد احتياجاً للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لا تحصل على خدمات جيدة من أسواق القطاع الخاص؛

²³ MIGA, « MIGA: Appui aux Investisseurs , Appui aux Pays à économie émergente », Brochure Miga ,consulté le 08/08/2008 sur le site : <http://www.miga.org/documents/brochurefr.pdf>

العمل على تنمية البنية التحتية لتلبية الاحتياجات المتزايدة في المناطق التي لا يحصل سكانها على خدمات كافية.

الخاتمة :

تعتبر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مساندة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من بين الأولويات الإستراتيجية بالنسبة للوكالة. وهذا من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه فيما يخص تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- والتي يعتبرها المستثمرون مناطق عالية المخاطر ومرتفعة التكاليف على غرار دول أفريقيا جنوب الصحراء- بواسطة عرض خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية من أجل حماية الاستثمارات من مخاطر: نزع الملكية، والقيود على التحويلات، وعدم قابلية العملات للتحويل إلى عملات أخرى، والحروب والاضطرابات الأهلية، وخرق العقود.

وتأخذ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار - بصفتها عضواً في مجموعة البنك الدولي - على عاتقها العمل كحافز لفتح أسواق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ومساندة المشاريع التي من شأنها تحقيق أقوى أثر محتمل في مجال التنمية.

تلعب الوكالة دوراً هاماً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. كما أن الجهود المبذولة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب أن تدعمها بيئة مرنة لأداء الأعمال وممارسة الأنشطة الاقتصادية التجارية والتمويلية

المراجع:

عبد المطالب عبد الحميد، " العولمة الاقتصادية : منظماتها- شركاتها - تداعياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

الشركة الأردنية لضمان القروض " التقرير السنوي الحادي عشر 2004 " ،
عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 22 فيفري 2005 .
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، " التقرير السنوي 2007 " ، واشنطن .
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، " التقرير السنوي 2005 " ، واشنطن .
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، " التقرير السنوي 2003 " ، واشنطن .
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004 " ،
الكويت ، ماي 2005 .
فهد راشد الابراهيم ، " دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء
الصادرات في تنشيط الاستثمارات العربية البينية " ، ملتقى الكويت للتأمين ،
الكويت ، 28-29 ماي 2008 .

Berne Union , "Year Book" , 2005.

Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA),
« MIGA in the MIDDLE EAST and NORTH AFRICA » ,
consulté le 12/08/2008 sur le site :

<http://www.miga.org/documents/menabrief.pdf>.

MIGA, « MIGA: Appui aux Investisseurs , Appui aux
Pays à économie émergente » , Brochure Miga ,consulté le
08/08/2008 sur le site :

<http://www.miga.org/documents/brochurefr.pdf>.